بعث الاستثمارات الأجنبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية

حالة الجزائر

بقلم الأستاذة قصاب سعدية والأستاذة صديقي مليكة*

Résumé

Les mutations économiques et sociales que connaît le monde, ont introduit de nouveaux concepts, de nouvelles thèses qui ont bouleversé les systèmes.

Dans un contexte de mondialisation, l'investissement direct étranger (IDE) n'est plus perçu comme étant une indépendance économique, mais est devenue un moyen de financement d'une très grande importance, tant dans les pays en développement que dans les pays développés ; et ce pour les avantages et les effets bénéfiques qu'aurait l'IDE sur les niveaux de croissance, exploitation des potentialités économiques disponibles, l'absorption du chômage, et l'instauration d'une nouvelle culture de management.

L'Algérie tend à travers sa stratégie de développement à mettre à niveau son économie , surtout son tissu industriel , dans le cadre des accords de partenariat avec l'union Européenne, afin de profiter des expériences de gestion qu'offre cette forme de coopération.

Mots clés

Investissement direct étranger

Climat d'investissement

Tissu industriel

Partenariat économique

Localisation

La mise à niveau des entreprises industrielles.

---

* أستاذتين مكلفتين بالدروس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر –

الملخص

بحكم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم، تغيرت الكثير من المفاهيم والمصطلحات بتغير الأنظمة والإيديولوجيات. فمع بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية، لم يعد ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تبعية اقتصادية، وإنما أصبح وسيلة تمويلية في غاية الأهمية، تطلبها الدول النامية والدول المتقدمة نظرا للمزايا والآثار الإيجابية التي يتركها هذا الأخير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، كالرفع من معدلات النمو، استغلال الطاقات الاقتصادية الكامنة، امتصاص اليد العاملة المعطلة، غرس ثقافة تسييرية جديدة عن المؤسسة الجزائرية. أي إعادة تحريك الجهاز الإنتاجي من جديد، عن طريق تبني سياسات استثمارية تسعى إلى تغيير وجهة حركة رؤوس الأموال من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية، بتحضير المحيط الاقتصادي المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواسطة التوطن أو عن طريق الشراكة الاقتصادية.

تسعى الجزائر ضمن استراتيجيتها التنموية إلى تأهيل اقتصادها بدءا بالنسيج الصناعي في إطار اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي للاستفادة من التجارب التسييرية والخبرات التقنية التي تتمتع بها الدول المتقدمة .ولتحليل هذا الموضوع نتطرق للنقاط التالية : ـ طرح الإشكالية

ـ واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر
ـ دور القطاع الصناعي في تعزيز الشراكة
ـ آفاق الشراكة الاقتصادية في الجزائر
ـ استنتاجات

المصطلحات الأساسية :

الاستثمار الأجنبي المباشر
المناخ الاستثماري
النسيج الصناعي
الشراكة الاقتصادية
التوطن
تأهيل المؤسسات الصناعية

مقدمة:

باعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويلية تختلف عن الاقتراض، وتجنب الاقتصاديات من الوقوع في مشكلة المديونية وأعبائها، مثل ما حدث للجزائر في عقد الثمانينات إلى غاية منتصف التسعينات، وهو ما أدى بها إلى اغتنام فرصة الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، لجلب الاستثمار إليها، لكن المنافسة القوية والشديدة لمختلف الدول مهما كان مستوى تطورها (الدول المتقدمة والدول النامية) عرقل قدوم رؤوس الأموال إلى الجزائر في هذه الفترة، مما ألزم الجزائر بذل مجهودات جبارة لتحضير المناخ الاستثماري المناسب لمتطلبات المستثمر الأجنبي.

دخلت الجزائر في بداية التسعينات مرحلة إصلاحية عميقة تمهيدا لعلاقات اقتصادية متعددة الأطراف تدخل في إطار البحث عن شركاء اقتصاديين أجانب لإعادة تحريك الآلة الاقتصادية من جديد، فتبنت مشروع الخوصصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، اهتمت بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، بتقديم مزايا وحوافز للمستثمرين الأجانب والمحليين في إطار قانون الاستثمارات لسنة 1993، محاولة إصلاح المنظومة النقدية والمالية المجسد في قانون النقد والقرض إلا أن ذلك يبقى غير كاف مقارنة بما تقدمه دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط (تونس المغرب مصر) في مجال المنافسة.

تمثل أغلبية عقود الشراكة المقترحة على الجزائر عقودا في قطاع المحروقات، لكن الجزائر تسعى إلى تأهيل اقتصادها خارج هذا القطاع، ودعم القطاعات الضعيفة والتي تملك قوى تنافسية غير مستغلة يمكنها دفع حركة التنمية في الجزائر ورفع تحدي المنافسة بهدف تعزيز ميزان مدفوعاتها وترقية صادراتها خارج المحروقات، وذلك عن طريق إمضاء بروتوكول الشراكة مع دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط (دول الاتحاد الأوروبي) لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

كما تمثل عقود الشراكة لدول الاتحاد الأوروبي مع الجزائر فضاءا اقتصاديا مناسبا للاستثمار فيها نظرا لمؤهلات النسيج الاقتصادي الجزائري، بالإضافة إلى أن الجزائر

تمثل سوقا مستهدفة لتصريف المنتجات الأوروبية ومحاولة توسيع العلاقات التجارية بين الطرفين .

لكن هل يمكن للجزائر فعلا رفع تحدي المنافسة لتحضير المناخ الاستثماري للمتعامل الأجنبي لآفاق 2012 للاستفادة من امتيازات منطقة التبادل الحر عبر العلاقات التجارية مع الشريك الأوروبي ؟

I ـ واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر : استنادا إلى فترة التسعينات لم تتمكن الجزائر من بلوغ أهدافها في جلب رؤوس الأموال الأجنبية إليها رغم الإصلاحات الكثيفة التي شهدها الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة (التسعينات) ،حيث يرجع السبب الأساسي في ذلك إلى المحيط الاقتصادي السائد في الجزائر والمتمثل في المناخ الاستثماري الذي لا يتماشى ومتطلبات المتعامل الأجنبي الذي يبحث عن المردودية المالية نتيجة توطين الاستثمارات في البلدان المضيفة .

1 ـ المناخ الاستثماري في الجزائر : تتحدد ملاءمة المحيط الاستثماري لأي بلد مستقبل للمستثمرين الأجانب في المزايا المقدمة من طرف الدول المنافسة في نفس المجال، لاستقطاب رؤوس الأموال إليها ، فالجزائر مثلا تعاني من منافسين أقوياء ليس على مستوى الدول المتقدمة فحسب بل حتى على مستوى دول المغرب العربي كتونس والمغرب مثلا[1]

حيث يظهر ذلك في مختلف المجهودات الإصلاحية المتعلقة بتهيئة الظروف الاستثمارية للمتعامل الأجنبي والمحلي دون تمييز ،ونذكر مايلي :

1 :1 ـ تتلخص إصلاحات المنظومة المالية والنقدية المتعلقة بتحفيز المستثمر بصفة عامة في قانون النقد والقرض (10/90) والذي يشترط على المستثمر الأجنبي ما يلي:

- إحداث توازنات في سوق الصرف
- الاهتمام باليد العاملة وتأهيلها

---

1 قصاب سعدية : حدود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر العدد 08 سنة 2003.

- خلق مناصب عمل جديدة
- نقل تكنولوجيا حديثة واستغلال براءات الاختراع[1]

لكن مع مراعاة المصلحة الخاصة ، فإن المتعامل الأجنبي لا تناسبه مثل هذه الشروط خاصة إذا كان بإمكانه الحصول على أسواق أين يجد اليد العاملة المؤهلة والرخيصة في آن واحد مما يقلل من تكلفة الاستثمار، ويرفع من المردودية المالية للمشروع الاستثماري. كما لا يمكن للمستثمر الأجنبي مراعاة الأوضاع الاقتصادية للبلد للمستقبل لرؤوس الأموال ولا الحالة الاجتماعية لعمالها الذين يعيشون في بطالة، لأن غزو الأسواق واستهدافها مرهون بوظيفة التسويق، المرهونة هي الأخرى بالجودة التي تستلزم أخر الابتكارات التقنية لضمان النوعية.

1 :2 ـ في إطار قانون الاستثمارات لسنة 1993 حاول المشرع الجزائري إعطاء ضمانات للمستثمر الأجنبي تتحدد في الامتيازات الجبائية والجمركية حسب القوانين المنصوص عليها في قانون الاستثمارات، فالحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي تتحدد حسب طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي له، فالاستثمارات التي تقع في منطقة التبادل الحر لا تخضع لنفس الامتيازات مثل الاستثمارات المنجزة في المناطق المحرومة والفقيرة، وإلى جانب التسهيلات الجمركية والجبائية نجد مختلف الإصلاحات المتمثلة في رفع القيود البيروقراطية على المستثمر الأجنبي ومساعدته في تجسيد مشاريعه ميدانيا، عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وأهم ما جاء في هذا القانون[2]

- إنشاء مؤسسات جديدة براس مال محلي أو أجنبي
- توسيع الاستثمارات الموجودة التي تستغل بأقل من طاقتها العادية لأسباب تمويلية وتموينية

---

1 قدي عبد المجيد: الإقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، مقال خاص بالملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية، وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة إبريل 2003 .

2 L'Economie : le code des investissements; un outil essentiel du développement mensuel économique édité par l'Agence Algérie presse service N° 10 1993.

- دعم الاستثمارات الاقتصادية المحركة للتنمية

1 :3 ـ من المشاكل العالقة في الاقتصاد الجزائري هو مشكل الخوصصة والذي يمثل ركيزة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث لم تفصل الجزائر بعد في مشكل الخوصصة بالنسبة للمؤسسات العمومية وهو من الأسباب المباشرة في عرقلة قدوم المستثمرين لأجانب إلى الجزائر، لأن عملية التنازل على أسهم المؤسسات العمومية بطريقة شفافة وفعالة يحتاج إلى سوق مالية تؤدي وظائفها على أساس قواعد اقتصاد السوق ،أي أن غياب البورصة وفعاليتها في الجزائر ساهم في تعطيل عملية الخوصصة في الجزائر وتسليم حركية الاقتصاد من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من أجل تحسين أدائه وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق.[1]

تعاني أغلبية المؤسسات الاقتصادية العمومية المدرجة ضمن عملية الخوصصة من مشاكل هيكلية، مالية، وتسييرية عرقلتها عن ممارسة نشاطها باعتمادها على نفسها، إنها تعاني من مشاكل تمويلية في الوقت الذي لا تستطيع فيه خزينة الدولة التدخل لتصحيح العجوزات وهو ما أدى بالمشرع الجزائري إلى التفكير في التنازل عن جزء من أسهم هذه المؤسسات لصالح مستثمرين أجانب في إطار عقود الشراكة خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي.

تمثل النقاط السابقة مختلف الإجراءات التشريعية لتحفيز المستثمر الأجنبي على القدوم إلى الجزائر والاستثمار فيها في مختلف المجالات الاقتصادية، لكن بعد مرور عقد من الزمن على هذه الإصلاحات فإن دراسات اقتصادية كثيرة[2] أجمعت على عدم تمكن الجزائر من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية أليها للأسباب التالية :

. قيود إدارية عرقلت الإجراءات الضرورية للبدء في المشروع وتجسيده ميدانيا حيث وصلت المدة المتوسطة في الجزائر إلى 5 أعوام في حين لا تتعدى المدة في ألمانيا 6 أشهر أما اليونان تتراوح بين 2 ـ 10 أسابيع.

1Rabah Bettahar : La Privatisation ; Achevé d'imprimer sur les presses de Serra- graphic 1993.

2 قدي عبد المجيد: الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، مرجع سبق ذكره.

. كل الإصلاحات التي أجريت على القطاع البنكي والمصرفي لم تمكن هذا الأخير من مسايرة طموحات المستثمر الأجنبي، فالقوانين والإجراءات التي مست المنظومة يراها المتعامل الاقتصادي الأجنبي والمحلي غير كافية ومازالت تتعامل بالأسلوب التسييري القديم، خاصة في المؤسسات البنكية التابعة للقطاع العام وهي المسيطر الأول على النظام النقدي في الجزائر، رغم الإجراءات القانونية التي تنص على إدراج بنوك القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

. من النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في جلب الاستثمارات الأجنبية هو غياب الثقافة التسويقية للمنتج بصفة عامة، لكن عملية تحريك رؤوس الأموال تحتاج إلى بذل مجهودات كبيرة للتعريف بالبلد المضيف (المستقبل) كالمشاركة في المنتديات والملتقيات الرسمية وغير الرسمية للتعريف بالمزايا الاستثمارية وعرض الفرص واستغلالها لصالح الجزائر .لأن عملية البحث عن المستثمر الأجنبي أو المحلي المقيم في الخارج وإغرائه من الوسائل المباشرة لجلب المستثمرين .

اتسم الاقتصاد الجزائري في العقد الماضي بغياب الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، وهو ما أدى ببعض المؤسسات المقيّمة (المقدّرة) لمخطر البلد في جلب رؤوس الأموال إليها إلى إضعاف حظ الجزائر من الاستثمار فيها وذلك بالمبالغة في تقدير المخاطر الخاصة بالجانب الأمني ،مما نفّر الكثير من المستثمرين الأجانب الراغبين في توطين استثماراتهم في الجزائر، وإحدى هذه المؤسسات (la coface) [1]

إن اتساع السوق الموازية في الجزائر يؤكد على عدم انتظام هذه السوق وغياب آليات اقتصاد السوق فيها مما يخشى فيها المتعامل الأجنبي على أمواله واستثمارها.

1Monde Arabe; Maghreb Machreck : investissements étrangers, les économies du Sud de la méditerranée sont - elles attractives

كما يمثل مشكل العقار في الجزائر سببا مباشرا في تردد المستثمر الأجنبي إليها نتيجة تعطيل الإجراءات لتخصيص الأراضي للمشاريع .[1]

2 ـ مؤهلات الاقتصاد الجزائري لجلب الاستثمار الأجنبي: رغم عدم كفاية المزايا التنافسية المقدمة من طرف الجزائر للمستثمر الأجنبي، فإنها تستطيع تحسينها وترقيتها بما يناسب والمصالح المشتركة بين أطراف الشراكة، أو بما يناسب السياسة الاقتصادية للبلد المستقبل وأهداف المتعامل الاقتصادي، وذلك لأهمية القدرات الاقتصادية التي تتسم بها الجزائر في مختلف القطاعات ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

2 : 1 ـ شهدت الجزائر تحسنا ملموسا في الموازين العامة (ميزان المدفوعات والميزان التجاري) وذلك نتيجة الإصلاحات، التي مست مختلف القطاعات المحركة للنشاط الاقتصادي في برنامج التعديل الهيكلي، فأسفرت اتفاقية التسهيل الموسع (96 ـ 98) على انخفاض معدل خدمة الدين إلى 19.5 ٪ سنة 2000 ، وانخفاض مخزون المديونية إلى 25.3 مليار $ لنفس السنة، انخفاض معدل التضخم إلى 0.3 ٪، تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 3 ٪ و4 ٪ ، استقرر أسعار صرف الدينار مقابل الدولار (1 $ = 75 دج). إن مثل هذه الأرقام تدل على عودة الاستقرار للاقتصاد الجزائري، رغم السياسة الانكماشية المتبعة في برنامج التعديل الهيكلي.

تعتبر مثل هذه المؤشرات دليل على إمكانية الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري شيئا فشيئا لكن طول المدة لذلك سيعرقل مسار حركة رؤوس الأموال من جهة ويفّوت الفرصة على الجزائر من جهة ثانية. لذا يعتبر الوقت متغيرة أساسية لابدّ من التعامل معها بكل عقلانية.

2 : 2 ـ رغم المشاكل الناتجة عن التسيير المركزي فإن الجزائر تتمتع بنسيج صناعي هام اكتسبته في فترة السبعينات ، لكن هذا الأخير أظهر عجزه على مواصلة النشاط مع

---

1 شنوفي بوعلام : الاستثمار الأجنبي المباشر ، محاضرة مقدمة في إطار النشاط العلمي لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة الجزائر ـ بتاريخ 15 جويلية 2003 .

نهاية الثمانينات، وتعطلت الآلة الاقتصادية بأكثر من 50 ٪ من الطاقة الإنتاجية في جل الأنشطة الاقتصادية، إنها قدرات إنتاجية كامنة لابدّ من إعادة الاعتبار لها عن طريق الشراكة الاقتصادية والإحصائيات التالية توضح لنا تطور الطاقة الإنتاجية لبعض فروع القطاع الصناعي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية.

تطور الطاقة الإنتاجية في المؤسسات العمومية (90 ـ 96) ٪

فرع النشاط	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المناجم	70.6	64.4	67.6	53.6	54.7	54.7	52.7
مواد البناء	63.0	63.3	65.9	63.3	66.3	58.8	61.9
الكيمياء	46.6	43.2	37.9	40.8	42.8	32.7	34.4
ص الغذائية	67.6	67.3	62.3	66.5	62.7	61.0	65
النسيج	54.2	49.7	54.1	59.6	53.8	49.6	36.3
الجلود	64.1	47.7	35.7	29.8	45.4	33.5	23.8
الخشب، الورق	43.9	33.2	28.1	36.5	32.2	27.5	21.5

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998 ص 45،46 عن مقال لقدي عبد المجيد رغم مشاكل القطاع الصناعي في الجزائر إلا أنه بالإمكان استعادة مكانته الاقتصادية إذا ما تمت مشاركته لمؤسسة أجنبية، يمكنه إعادة تسييره من جديد خاصة وأن أغلبية المشاكل مرتبطة أساسا بطريقة التسيير المركزي الذي أثبت قصوره، وعليه ففرصة الشراكة الأجنبية كبيرة سواء بالمشاركة في رأس المال أو عن طريق عقود تسييرية لإدارتها أو امتلاكها كليا عن طريق التنازل عنها بالبيع.

2 : 3 ـ يتمتع الاقتصاد الجزائري بسوق معتبرة مقارنة بالدول المجاورة فالقدرة الشرائية للمواطن الجزائري تصل في المتوسط إلى 4390$ للفرد الواحد حسب إحصائيات سنة 1995 (1) و نجد حوالي 7.7مليون جزائري قدرتهم الشرائية أعلى من

5000 $ سنويا و3 مليون أعلى من 10000 $ وباعتبار القدرة الشرائية هي المحدد الأساسي للطلب في السوق وعلى أساسها يتم اختيار نوعية النشاط الاقتصادي، فإن الجزائر مقارنة بالدول المجاورة تتمتع بهذه الميزة فنجد في تونس مثلا متوسط دخل الفرد 4960$ ونجد حوالي 2.7 مليون نسمة يصنفون في القدرة الشرائية المتوسطة (5000$) وما يعادل 6.6 مليون في المغرب، أما القدرة الشرائية العالية التي تحدد السلع الكمالية والمحددة بالقدرة الشرائية التي تفوق 10000 $ نجد الجزائر بـ 3 مليون نسمة، المغرب 1.6 مليون ، وتونس 1.1 مليون.[1]

2 :4 ـ للجزائر قدرات بشرية كبيرة من حيث الكم والنوع، فسوق العمل الجزائرية تتمتع بيد عاملة شابة وذات تكوين جامعي ومهني، يحتاج إلى تأهيل بسيط لاستغلاله ومحاولة الاستفادة منه مستقبلا، وهو عكس ما نراه في دول الاتحاد الأوروبي، أن اليد

العاملة متقدمة في السن، فرغم المؤهلات التي تتمتع بها فعامل السن ونظام التقاعد فيها يقضي على الخبرات، وبواسطة الشراكة يمكن لدول الاتحاد الأوروبي، أو الشريك الأجنبي بصفة عامة أن يستغل هذه القدرات الخامة أو تلك اليد العاملة التي أحيلت على التقاعد المسبق، أو التسريح نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدها النسيج الصناعي الجزائري ابتداء من سنة 1988، فنجد بين سنتي 1996 ـ 1998 تم فقدان ما يعادل 383773 منصب عمل وغلق عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية[2]، مما زاد من مشكل تعقيد البطالة في الجزائر وهو أحد الرهانات أو التحديات التي تريد الجزائر رفعه عن طريق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن المصلحة مشتركة بين الطرفين من حيث اليد العاملة، لكن القيود التي تواجهها الجزائر في هذا الشأن هو ارتفاع تكلفة العمل وهو مالا يشجع المستثمر الأجنبي على استغلال هذه الطاقات الكامنة، فمنطق المتعامل الأجنبي هو تعظيم دالة الربح، لذا يبحث عن البلد التي تكون فيها التكلفة رخيصة كالهند مثلا.

---

1 كمال رز يق، مسدور فارس: الشراكة الجزائرية الأوروبية، بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، محاضرة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. جامعة البليدة 2002

2 الديوان الوطني للإحصائيات

متوسط تكلفة ساعة العمل سنة 1995 (الوحدة فرنك)

البلد / الصنف	إطار	عون تحكم	عون تنفيذ
الجزائر	9.77	6.78	5.16
الهند	8.75	4.5	2.6

المصدر: عرابي فتحي، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر سنة 2000 ص 250 ومن هذا المنطلق تتحدد العوامل المؤثرة في دراسة المشروع وتقييم دراسة الجدوى، لكن بتحليل هذه المتغيرة (التكلفة) لبلد منافس كتونس أو المغرب نجد للجزائر حظوظ أقوى لجلب المستثمر الأجنبي إليها لأن الأرقام توضح ارتفاع التكلفة في البلدين المذكورين مقارنة بالجزائر.

متوسط تكلفة ساعة العمل سنة 1995 (فرنك فرنسي)

البلد / الصنف	إطار	عون تحكم	عون تنفيذ
تونس	37	18	15
المغرب	49	16.4	10

المصدر : عرابي فتحي ، الاستثمار الأجنبي المباشر : مرجع سبق ذكره وعليه فالجزائر تملك مؤهل اليد العاملة الذي يمكن للمشارك الأجنبي أو المحلي الاعتماد عليه لكن بعد تأهيله، وهو الهدف المنتظر من الشراكة الأجنبية خاصة الأوروبية ضمن الاتفاقات المتعلقة بالمساعدات المادية والتقنية المسطرة في برنامج 2، MEDA 1 الذي يخصص حوالي 50٪ من الغلاف الموجه للتأهيل يكون لصالح التكوين.

II ـ دور القطاع الصناعي في جلب الاستثمار الأجنبي: لقد سبق الإشارة آنفا إلى أهمية النسيج الصناعي الجزائري والقصور الذي يعاني منه هذا الأخير، والذي يرتكز أساسا على تعطيل القدرات الإنتاجية في هذا القطاع، وعدم تمكن الدولة من تسديد العجز الذي تعاني منه مؤسساته، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي مسته منذ بداية

الثمانينات، ولذا لابدّ من إعادة هيكلة القطاع لأهمية النسيج الصناعي الجزائري في تحريك الاستثمار وجلب المتعامل الأجنبي في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية عمومية أو خاصة وذلك ضمن البرنامج الإصلاحي الذي تبنته وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) .

1 ـ **إعادة هيكلة القطاع الصناعي:** من الإصلاحات الأساسية التي مست القطاع الصناعي في عشرية التسعينات هو محاولة تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) لأهميتها في الحياة الاقتصادية، فالتجربة الجزائرية في اعتمادها على التصنيع الضخم، أسفر على ترك نسيج صناعي معتبر من الناحية الكمية ، لكن القيود المالية التي مرّت بها الجزائر في منتصف الثمانينات ألزمتها أن تتخلى عن الأسلوب التسييري القديم وتسليم حركية النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وذلك بتبني مؤسسات صغيرة ومتوسطة تمكن المتعامل الأجنبي من استغلال هذا التشريع القانوني إذا ما توفرت الظروف المناسبة لذلك في ظل المنافسة الدولية الشديدة لتحويل رؤوس الأموال إليها.

يعاني القطاع الصناعي الخاص من مشاكل هيكلية مثله مثل القطاع الصناعي العمومي الذي أدخلت عليه تعديلات كثيرة لإصلاحه لكن نقص التمويل والتموين عرقل القطاع الخاص الذي أضعف أداء مؤسساته خاصة في ظروف المنافسة القوية ولم يتمكن من حماية منتجه من غزو المنتجات الخارجية في السوق المحلية.

إن تطور ونشأة القطاع الصناعي في بيئة التسيير المركزي، وفي ظروف حماية الدولة لمنتجاتها، أضعف أداء وفعالية القطاع من الناحية التقنية، التكنولوجية، التسيير، التكوين وهو ما يؤدي إلى تهميش القدرات التنافسية للمؤسسة الجزائرية بصفة عامة على المستوى الدولي[1]

إن انتقال القطاع الصناعي من بيئة إلى بيئة أخرى مختلفة يستلزم تحضير المناخ المناسب لهذا الانتقال. إن الاعتماد على القطاع الصناعي الخاص في التنمية يتوجب

---

1 Mondialisation et modernisation des entreprises: Enjeux et trajectoires; revue CREAD N° spécial année 2000

تأهيل هذا الأخير وهيكلته باصطلاح المؤسسة الصناعية ومحيطها الذي تنشط فيه وذلك باعتماد برنامج تأهيلي صارم .

2 ـ تأهيل المؤسسة الصناعية ومحيطها : في إطار العولمة الاقتصادية، تتمحور إشكالية المؤسسات الصناعية الخاصة في كيفية الانتقال من النظام المسير مركزيا إلى نظام اقتصاد السوق الذي يستلزم عامل المنافسة الدولية كأول تأشيرة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وبتشخيص مشاكل هذا القطاع والقطاع العام لا تؤهله لمواجهة منافسة المنتجات الخارجية وغزوها للسوق المحلية، دون الحديث عن عدم قدرتها على غزو الأسواق الدولية.

تهدف الجزائر من ترشيح عضويتها للمنظمة العالمية للتجارة، وإمضائها لاتفاقية التعامل في منطقة التبادل الحر إلى تأهيل اقتصادها وإعلان نيتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي يستلزم شروطا وظروفا اقتصادية تختلف تماما عن المحيط والمناخ الاقتصادي الذي عاشت فيه المؤسسة الجزائرية سابقا.

إن رفع مثل هذا التحدي يحتاج إلى مجهودات كبيرة على المستوى الكلي والمستوى الجزئي وهو البرنامج المسطر من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الخاص بتأهيل القطاع الصناعي للشراكة الأوروبية وذلك يشترط ما يلي:

- التخلي التام للدولة عن إدارة النشاط الاقتصادي والعمل عن خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية .
- تسليم حركية النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في الأمد المتوسط .

2 : 1 ـ تأهيل المؤسسات الصناعية : رغم كل الإصلاحات التي مست المؤسسة الجزائرية مازالت غير كافية ولا يمكنها على الإطلاق منافسة المنتجات المعروضة في السوق الدولية، إن رغبة ونية الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي يفرض تحديات ورهانات كبرى على الاقتصاد الجزائري، فالتغيير الجذري على كل المستويات مطلوب للوصول إلى الهدف المنشود لان السياسة الحمائية للمنتجات لم يعد لها وجود ولا اثر في ظل قواعد المنظمة العالمية للتجارة (OMC) إنها مؤسسة من مؤسسات العولمة التي تهدف إلى إلغاء كل القيود وتحرر كل الاقتصاديات، في ظل تقليص دور الدولة في

التدخل في الحياة الاقتصادية، فالظروف الجديدة التي تفرضها العولمة، تجبر المؤسسة الجزائرية على البحث عن السبل الكفيلة لتأهيل اقتصادها من أجل المحافظة على بقائها واستمرار نشاطها وفي ظل هذا المحيط الجديد، دخلت المؤسسة الصناعية ضمن برنامج تأهيلي يهدف إلى إصلاح هذه الأخيرة بما يتماشى والمعطيات الدولية الجديدة أي تلك المؤسسة التي يمكنها أن تنافس مختلف المنتجات الدولية. لكن غياب الأداء في المؤسسة الصناعية الجزائرية أو نقصه ألزمها التهميش من النسيج الصناعي العالمي ولكي تستدرك هذه الأخيرة ما يفصلها على المؤسسة المؤهلة دوليا يجب أن تهيكل نظامها الداخلي ومحيطها الخارجي لتحقق الأهداف الآتية[1] :

- الإنتاج بالمواصفات الدولية والمقاييس العالمية .
- اعتماد المنافسة كمتغيرة يجب مواجهتها .
- الاهتمام بالتصدير في استراتيجية المؤسسة .

2 : 2 ـ تأهيل محيط المؤسسة الصناعية : من الأخطاء الواجب تجنبها في السياسات الإصلاحية التركيز فقط على المؤسسة ونظامها الداخلي، للمؤسسة محيط اقتصادي يتفاعل فيه نشاطها فتتأثر به وتؤثر فيه، فإصلاح هذا المحيط يستلزم جملة من الإجراءات المسطرة على المستوى الكلي والخاصة بإصلاح:[2]

- قطاع التكوين
- القطاع المالي والنقدي
- إصلاح القطاع الخدماتي
- تعزيز الهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تسهل عملية ممارسة النشاط الاقتصادي بالنسبة للمؤسسة.

1 D Zidane: Mise à niveau, mode d'emploi in Liberté économie semaine du 11 à 17 décembre 2002.

2 Guide méthodologique; restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle ONUDI Genève 2002.

- إنشاء مؤسسات تسّهل عملية الإصلاح وتهيئ الإطار القانوني للتأهيل مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) .

وعليه يمكن تلخيص برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية ومحيطها الاقتصادي في النقاط التالية :[1]

1 ـ تحسين عناصر المؤسسة والمجتمع بضرورة التخلي عن منطق وثقافة التسيير المركزي

2 ـ التركيز على الموارد البشرية باعتماد عامل التكوين المستمر لتحسين القدرات التنافسية والإنتاج بالمقاييس الدولية.

3 ـ تبني طرائق تسييرية تعتمد على آليات السوق كالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتحسين النوعية

4 ـ الاقتناع بأن عملية التأهيل عملية مستمرة في الزمن تنبني على التطوير ، التجديد والبحث.[2]

وعليه فإن البرنامج المسطر من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة يضع في أولوياته ما يلي :

- إصلاح نظام التكوين والتمهين حيث خصص 50٪ من برنامج MEDA I لهذا الغرض .
- إصلاح النظام البنكي والمالي بما يتماشى والمعطيات الدولية.

III ـ آفاق الشراكة الاقتصادية في الجزائر : انطلاقا من المفاهيم المعطاة لعقود الشراكة والمبرمة بين المتعاملين الاقتصاديين تستنتج المصلحة المشتركة بين الأطراف

---

1 قصاب سعدية الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي ، محاضرة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول : أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة الجزائر ـ جوان 2003

2 oukil Med Said : Recherche- Développement et croissance économique; Présentation synthétique Revue de la faculté des sciences économiques et de sciences de gestion N° 7 Année 2002

المتعاقدة ، فالاتفاقيات المبرمة بين الجزائـر ودول الاتحـاد الأوروبـي في إطـار التعـاون المشترك في منطقـة التبـادل الحـر، تـهدف إلى تحقيـق مصـالح معينـة لكـلا الطرفـين، فالنسبة للاتحاد الأوروبي رغم التفاوت الكبـير بـين مؤشـرا تـه الاقتصاديـة ومؤشـرات أغلبيـة دول الضفـة الجنوبيـة والشـرقية للبحـر الأبيـض المتوسـط إلا أن العلاقـات الاقتصاديـة بينـهما قائمـة، وتختلـف درجـة التعـاون بينـهما بـاختلاف العلاقـات الاقتصادية التي تحددها جملة من العوامل نذكر.

أهمها بالنسبة للجزائر.

- قدم العلاقات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي
- الموقع الجغرافي للطرفين.
- تقارب الثقافات.

وعليـه نلاحـظ أن لكـلا الطرفـين هـدف يريـد الوصـول إليـه مـن خـلال الشـراكة الاقتصادية وآفاقها، فالتنافس الشديد في تنظيم تكتـلات اقتصاديـة يحفـز الـدول علـى تعزيز علاقاتها مع شركائها القدامى للمحافظة علة أسواقها وتوسيعها للاستحواذ علـى جزء من الأسواق الدولية من أجل تصريف منتجاتها.[1]

1 ـ المحافظة على العلاقات الاقتصادية وتعزيزها : لتوضيح هذه العلاقـة نعتمـد على بعض الأرقام الإحصائية المتعلقة بالميزان التجاري ومعاملاته في التصدير والاستيراد ، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر من حيث التصدير والاسـتيراد، فسجلت المديرية العامة للجمارك سنة 2000 ما يعادل 57.90٪ من صـادرات الجزائـر توجه إلى دول الاتحاد الأوروبي ونخص بالذكر :

- إيطاليـا بنسـبة 24.12٪ وهـي تحتـل المرتبـة الأولى في اسـتهلاك المنتجـات الجزائرية
- فرنسا بنسبة 11.61٪ وهي المستهلك الثاني لاستقبال المنتجات الجزائرية

---

1 محمد الشريف منصور: التكامل الصناعي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العـالمي، مداخلـة مقدمـة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ـ جامعة البليدة ـ سنة 2000

- أما إسبانيا فقدرت نسبتها في هذه السنة بما يعادل 9.21٪ وتحتل المرتبة الثالثة ضمن دول الاتحاد الأوروبي .

ومنه نستنتج أن 44.94٪ من صادرات الجزائر تتوجه نحو هذه البلدان الثلاثة التي تجمعها بالجزائر روابط قديمة من حيث المبادلات التجارية وهو الأمر الذي يؤدي بالجزائر إلى تسطير برنامج التأهيل من أجل ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات لأن النسبة المذكورة سابقا تأخذ في الحسبان كل المنتجات الموجّهة للتصدير للبلدان الثلاثة، وإذا استثنينا صادرات المحروقات لسنة 2000 فإنها تعادل 596 مليون $ أي نسبة 3.04٪ فقط وهو أحد الرهانات الذي تريد الجزائر كسبه من خلال اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث يبقى القطاع الصناعي هو القطاع الوحيد الذي يجسد المبادلات على أرض الواقع، فتمّ تصدير 477 مليون $ في شكل منتجات نصف مصنعة ، 47 مليون $ سلع التجهيز الصناعي أي بنسبة2.44٪ للأولى و0.42 ٪ للثانية والنسبة المتبقية مقسمة بين مواد خام بـ 0.21 ٪ و0.15 ٪ مواد غذائية.

أما من حيث جانب الواردات نجد نسبة 62.72 ٪ تأتي من :

- فرنسا 22.40 ٪
- إيطاليا 9.75 ٪
- ألمانيا 7.03 ٪

أي أن المورد الأكثر تعاملا مع الجزائر هو دول الاتحاد الأوروبي ، ومن هذه الأرقام تظهر الروابط الاقتصادية التي تجمع الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي ، لأن المصلحة مشتركة للمحافظة عليها ومحاولة تعزيزها لتوسيع مساحات تسويق وتصريف المنتجات الأوروبية .

2 ـ دعم القطاعات ذات المزايا التنافسية الكامنة : باستعمال مؤهلات الاقتصاد الجزائري لجلب الشريك الأجنبي إليها نجد أن القطاع الصناعي الجزائري العمومي أو الخاص يملك مزايا تنافسية معتبرة يمكن إعادة اعتباره إذا ما تلقى المساعدة المادية والتقنية لذلك ، فتأهيل القطاع الصناعي الجزائري بالاعتناء بالمؤسسة ومحيطها

سيؤدي حتما إلى الرفع من مستوى أداء القطاع ويحسن من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بميزان المدفوعات الجزائري .

إن اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي تحمل في بنودها ترقية المنتج الصناعي عن طريق تأهيل مؤسساته بهدف المشاركة في منطقة التبادل الحر (آفاق 2012) وذلك بتقديم مساعدات مادية وتقنية من طرف دول الاتحاد الأوروبي والتي وصلت إلى 300 مليون أورو لتأهيل 300 مؤسسة صناعية[1] لآفاق 2012 وذلك ضمن برنامج الإجراءات المرافقة (MEDA 1) لأن عملية التأهيل عملية مكلفة بالنسبة للمؤسسة ونظرا للقيود المالية التي تمر بها الجزائر، فإن هذا البرنامج يتحمل 70 ٪ من تكاليف التأهيل لتشخيص المؤسسة ومساعدتها ماديا وتقنيا، كرسم استراتيجية طويلة المدى تنبني على المعطيات الدولية السائدة ، أما النسبة المتبقية 30 ٪ من البرنامج تتكفل به المؤسسة نفسها للتعبير عن وجودها ورغبتها في البقاء والاستمرارية مادامت تملك القدرات التنافسية لذلك لكنها غير مستغلة بكامل طاقتها .

حتى تتمكن الجزائر من تحسين صادراتها وترقيتها عليها أن تتبنى استراتيجية لتحديد القطاعات أو الأنشطة التي تراها ذات أهلية لجلب المستثمر الأجنبي، وتدعيمها بما يتماشى وطموحات المتعامل الاقتصادي وذلك في إطار تحضير المحيط الاقتصادي المناسب. للمستثمر الأجنبي.

IV ـ استنتاجات : حتى تتمكن الجزائر من الاستفادة من عقود الشراكة وجلب المستثمرين الأجانب إليها، عليها أن تستغل مؤهلات الاقتصاد الجزائري واستنادا إلى مؤشرا ته يمكن استخلاص النتائج التالية :

- تسطير برنامج لإظهار المزايا التنافسية للقطاعات المهمشة بتصنيف الاستثمارات حسب أولوياتها في الاستراتيجية التنموية .
- تذليل العقبات للمستثمر الجزائري المقيم بالخارج (الذي يستثمر أمواله في الخارج) لإعطاء ضمانات للمستثمرين الأجانب لهدف التقليل من مخطر البلد.

---

1 حصة تلفزيونية لحوار مع مسؤول من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة حول تأهيل المؤسسات الصناعية، نهاية سنة 2001 .

- تنظيم السوق الموازيـة في الجزائـر، بتقنـين الأنشـطة الاقتصاديـة الـتي تـدور في فلكها، لإعطاء مصداقية للسوق المحلية، ويطمئن المستثمر على تسويق منتجاتـه إذا كانت استراتيجيته هو الاستحواذ على السوق المحلية .
- إصلاح المنظومة المالية والنقدية ومنظومة التكوين .
- تحسيس مسؤولي (المسيرين) مؤسسات القطاع الخاص بأهميـة التـأهيل ودفعـهم إلى طلب إدراج مؤسساتهم ضمن هذا البرنامج .

قائمة المراجع :

I ـ المراجع باللغة العربية :

ـ عرابي فتحي ، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر سنة2000

2 ـ شنوفي بوعلام: الاستثمار الأجنبي المباشر، محاضرة مقدمة في إطار النشاط العلمي لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة الجزائر- بتاريخ 15 جويلية 2003 .

3 ـ قدي عبد المجيد : الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، مقال خاص بالملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية، وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة إبريل 2003.

4 ـ قصاب سعدية : الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء لاندماج في الاقتصاد العالمي ، محاضرة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة الجزائر ـ جوان 2003

5 ـ قصاب سعدية: حدود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر العدد 08 سنة 2003.

6 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، نوفمبر 1998

7 ـ كمال رز يق، مسدور فارس : الشراكة الجزائرية الأوروبية، بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، محاضرة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة . جامعة البليدة 2002

8 ـ محمد الشريف منصور : التكامل الصناعي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ـ جامعة البليدة ـ سنة 2000

9 ـ بن لوصيف زين الدين : تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، محاضرة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة جامعة البليدة 2002

II ـ المراجع باللغة الفرنسية :

10- L'Economie : le code des investissements ; un outil essentiel du développement mensuel économique édité par l'Agence Algérie presse service N° 10 1993.

11 - Mondialisation et modernisation des entreprises : Enjeux et trajectoires; revue CREAD N° spécial année 2000

12 - Guide méthodologique; restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle ONUDI Genève 2002 .

13 - Guide méthodologique; restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle ONUDI Genève 2002 .

14 – Monde Arabe; Maghreb Machreck: investissements étrangers, les économies du Sud de la méditerranée sont - elles attractives

15 – Rabah Bettahar : La Privatisation ; Achevé d'imprimer sur les presses de Serra- graphic 1993.

16 - oukil Med Said : Recherche - Développement et croissance économique; Présentation synthétique Revue de la faculté des sciences économiques et de sciences de gestion N° 7 Année 2002.

17 - D Zidane : Mise à niveau, mode d' emploi in Liberté économie semaine du 11 à 17 décembre 2002.

18- Laurent bontoux; Pascale hardy et Jaime rojo de la viesca: Evolution technologique et croissance économique dans la région euro-méditerranéenne; Les tendances en sciences et technologies année non indiquée .

19 - Les relations entre l'Europe et le sud de la méditerranée Conclusion du Séminaire de Lisbonne décembre 2002.

20 - Le partenariat euro- méditerranéen : grand espoirs modestes résultats.